تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر

The application of Islamic accounting standards in Islamic financial institutions in Algeria

محمد براق[1]*، هاجر بوهلة[2]

[1] المدرسة العليا للتجارة، الجزائر

[2] جامعة الجزائر3، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018؛ **تاريخ القبول:** 2018؛ **تاريخ النشر:** 01 ديسمبر2020

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الهام للمعايير الدولية للمحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة "الأيوفي" على الصعيد الدولي، ومدى استجابة كبريات المؤسسات المالية الإسلامية باعتمادها كوسيلة لمعالجة منتجاتها المالية. بالإضافة إلى إبراز أسباب عدم تبني هذه المعايير من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الجزائرية، وإمكانية اعتمادها في المستقبل.

خلصت الدراسة إلى أن أهم ما يعيق الجزائر في تبنيها للمعايير المحاسبية الإسلامية هو عدم وجود نسيج متكامل من المؤسسات المالية الإسلامية

الكلمات المفتاح : أيوفي، معايير الأيوفي، محاسبة إسلامية، مالية إسلامية، المالية الإسلامية في الجزائر.

Abstract: This study aims to introduce the important role of the International Standards of Islamic Accounting issued by the "Al-Youfi" organization on the international level, and the extent of the response of the major Islamic financial institutions by adopting them as a means to address their financial products. In addition to highlighting the reasons for the failure to adopt these standards by Islamic financial institutions in Algeria, and the possibility of their adoption in the futur.

The study concluded that the most important impediment to Algeria in adopting Islamic accounting standards is the lack of an integrated fabric of Islamic financial institutions.

Keywords: AAOIFI, Normes AAOIFI, Comptabilité islamique, Finance islamique, Finance islamique en Algérie.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

شهد العالم ازدهار وانتشار التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، وهذا الاتساع لم يمس البلدان الإسلامية فقط، بل حتى غير المسلمين أصبح لديهم اهتمام بهذا النوع من المنتجات. لهذا أصبح من الضروري إيجاد معايير تحكم هذا النوع من المنتجات المالية نظراً للخصوصية التي تكتسيها. فظهرت هيئات تسعى لذلك، ومن أبرزها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعروفة بالأيوفي التي أصدرت معايير للمحاسبة والمراجعة والحوكمة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

تكمن أهمية هذه الدراسة، في إبراز المكانة التي يكتسيها تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في العديد من الدول.

كما أن الهدف المراد الوصول إليه من خلال هذه الورقة، هو تسليط الضوء على الموانع التي حالت دون تطبيق معايير الأيوفي لمعالجة المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر، وإبراز الاستعدادات اللازمة الواجب توفرها لتسهيل عملية التطبيق هذه.

وعليه، تأتي هذه الورقة للإجابة على السؤال المركز الموالي:

ما هي آفاق تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يتم تقسم الدراسة للمحاور الآتية:

- ماهية معايير المحاسبة الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية ؛
- المالية الإسلامية في الجزائر؛
- مستقبل معايير الأيوفي في الجزائر.

I.1- ماهية المعايير المحاسبة الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية :

لم تجد المؤسسات المالية الإسلامية حاجتها من التسجيل المحاسبي بالمعايير الدولية للمحاسبة، إذ أن هذه الأخيرة لا يوجد فيها أي معيار يشمل المالية الإسلامية على وجه الخصوص. لذا، ظهرت مؤسسات أخذت على عاتقها مسؤولية إصدار معايير تعنى بتنظيم التسجيل المحاسبي وفقا لخصوصية المنتجات المالية الإسلامية، وفي هذا السياق يتم النظر إلى هيئة الأيوفي والمعايير التي أصدرتها.

I.2- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) :

معايير المحاسبة الإسلامية هي نتاج منظمة دولية تعرف بـ "أيوفي" وهي اختصار لاسم المنظمة، واسمها "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وباللغة الإنكليزية Accounting and Auditing Organisation for Istitutions :AAOIFI Islamic Financial، وهي منظمة غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية تأسست عام 1991 باسم "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" ليتم تغيير هذه التسمية إلى ما هي عليه، وذلك عام 1995 مع إعادة هيكلة المنظمة وتعديل نظامها الأساسي والشروع في إصدار المعايير المحاسبية [1]

المقر الرئيسي للمنظمة هو البحرين، وتحظى هذه الأخيرة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء منها المصارف المركزية، السلطات الرقابية، المؤسسات المالية، شركات المحاسبة والمراجعة والمكاتب القانونية في أكثر من 45 دولة.[2]

تسعى هيئة الأيوفي إلى إصدار معايير استرشادية بهدف توحيد القوائم المالية وضبط إدارة المخاطر ودعم الصناعة المالية الإسلامية،[3] لتنظيم المعاملات في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من خلال تطوير ونشر الأفكار المحاسبية ومراجعة الحسابات وحتى تلك المتعلقة بالحوكمة التي ترتبط بالمنتجات المالية الإسلامية، وذلك من خلال التدريب وإصدار النشرات الدورية، إضافة إلى إعداد، نشر، تفسير وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة. كل هذا حتى تضمن التطبيق الأمثل لمبادئ الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي.

2- تقديم المعايير الصادرة عن هيئة الأيوفي

تنقسم معايير الأيوفي إلى ثلاثة أنواع من المعايير:[4]

2-1- المعايير الشرعية

وهي معايير متعلقة بالتشريع الإسلامي من حيث الضوابط وأحكام التحليل والتحريم. وتطبق بصفة إلزامية في الكثير من المراكز المالية الإسلامية، وتستخدم أيضا كأساس إرشادي في دول مثل الإمارات، المملكة المتحدة، لبنان.

2-2- معايير المحاسبة

تسعى هيئة الأيوفي للالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة في المؤسسات المالية. وعليه، فإنه في بعض الحالات يتم الاعتماد على معايير خاصة، نظرا لوجود اختلافات بين المنتجات المالية التقليدية والمنتجات المالية الإسلامية.

وهذا النوع من المعايير يطبق بصفة إلزامية في دول مثل البحرين، الأردن، عمان، قطر، السودان وسورية. كما يعتبر أساسا لمعايير المحاسبة الوطنية في دول مثل أندونيسيا وباكستان. ويستخدم أيضا كأساس إرشادي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دول مثل مصر، فرنسا، ماليزيا...5

2-3- معايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات

هي معايير تسلط الضوء على توجيه المراجع على إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت وفقا لقواعد الشريعة، هذا بالنسبة لمعايير المراجعة. أما فيما يخص معايير الحوكمة فهي موجهة للرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. وتطبق هذه المعايير بصفة اختيارية في المراكز المالية الإسلامية.

- **آليات إعداد معايير المحاسبة الإسلامية**

تمر عملية إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الإسلامية بإحدى الآليات الآتية:6

3-1- قبول المعايير الدولية للمحاسبة

أي أن هيئة الأيوفي تقوم بالاعتماد على معيار محاسبي دولي يتفق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، ويساعد في التسجيل المحاسبي للمنتجات المالية الإسلامية.

3-2- تطوير المعايير بناء على رفض معايير المحاسبة الدولية

نتيجة لوجود معايير في المحاسبة الدولية تتعارض والضوابط الشرعية الإسلامية، يتم إعداد معايير بما يتناسب مع هذه الأخيرة.

3-3- تطوير معايير جديدة

نظرا للخصوصية التي تمتاز بها المعاملات المالية الإسلامية، والتي تنفرد في بعض الأحيان عن مثيلاتها من المعاملات التقليدية، يتم ابتكار معايير جديدة تمتاز بعدم وجود ما يشبهها في المعايير الدولية للمحاسبة.

تجارب بعض الدول في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية

يمكن تلخيص نتائج بعض الدراسات في البلدان التي اعتمدت معايير الأيوفي كما يلي:

- دراسة أكدت امتثال المصارف الإسلامية بمحافظة غزة لمعايير الأيوفي في بعض الصيغ كالمرابحة، الإجارة، الاستصناع،...
- جاهزية المصارف الأردنية لتطبيق معايير الأيوفي (التي لم تشرع بعد في التطبيق).
- وجود تضاربات على مستوى الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، نتيجة لتطوير معايير الأيوفي اعتمادا على المعايير الدولية.
- إمكانية التوفيق بين الأيوفي والمعايير الدولية من خلال قيام مجلس المعايير الدولية بإصدار سلسلة من المعايير المختصة بالمعاملات الإسلامية.
- أهم التحديات التي تواجه معايير الأيوفي هي الإفصاح، القيمة العادلة...
- لابد على الدول التي تعتمد المالية الإسلامية أن تمتثل لتطبيق معايير الأيوفي.
- تظهر نتائج أخرى أنه هناك مستوى عال من الامتثال للمعايير المحاسبية "أيوفي" في المملكة البحرين وفقا لتصورات المحاسبين. ويرجع ذلك إلى اتساقها مع اللائحة التي تفرضها الهيئات الرقابية في البحرين، مثل مصرف البحرين المركزي
- تم التأكيد على عدم وجود استعداد تام في المغرب لاعتماد معايير الأيوفي، وهذا نتيجة لجهل الكثير من الباحثين والقائمين على مهنة المحاسبة بوجود معايير الأيوفي

وبالتعليق على هذه النتائج، يمكن القول أن نتائج تطبيق معايير الأيوفي في العالم كانت متفاوتة بين من أكد ضرورة تطبيقها لأنها متلائمة مع المعاملات المالية الإسلامية، وبين من وجد في تطبيقها بعض التحديات، وبين من يجهل بوجودها وضرورة تطبيقها لإعطاء صورة ممثلة للمالية الإسلامية.

تعتبر المالية الإسلامية حديثة التداول في الدول الإسلامية خاصة وفي العالم عامة، إلا أنها نمت بشكل ملحوظ. وعليه، سيتم عرض الإطار العام للضوابط العامة لتشغيل الأموال من المنظور الإسلامي، ومن ثمة التعرف على حجم نمو المالية الإسلامية في العالم وأخيرا التعريج بواقع المالية الإسلامية في الجزائر.

1- ضوابط إدارة وتشغيل الأموال في النظام الإسلامي

يستمد الاقتصاد الإسلامي أصوله من القرآن الكريم والسنة النبوية. وعلى هذا الأساس، يتم تحديد المجال الذي يحل للمسلمين تداول أموالهم فيه، ويمكن تلخيص ضوابط إدارة وتشغيل الأموال من خلال الخريطة المفاهمية (الشكل 01) الآتية:7

- الواقع العالمي للمالية الإسلامية

يعرف واقع المالية الإسلامية من خلال الحجم الكبير للمنتجات المالية التي تصدر كل عام والنمو المتزايد لها من عام إلى آخر.

2-1- حجم النمو للمالية الإسلامية بين 2007 و2020

بلغ حجم الخدمات المالية الإسلامية العالمية إجمالي 2.293 مليار دولار أمريكي مع نهاية ديسمبر 2016، مقارنة مع سنة 2007 حيث بلغ مجموع 639 مليار دولار. وهذا النمو الملحوظ كان نتاجا لعدة عوامل منها النمو المتزايد في عدد السكان في العالم الإسلامي، الوعي حول الصيرفة الإسلامية في تزايد مستمر، وبالإضافة إلى الارتفاع في نصيب الفـــرد من الدخل والثروة.

2-2- التوزيع القطاعي للمنتجات المالية الإسلامية

تمثل أصول المصارف الإسلامية ثلاثة أرباع المنتجات المالية الإسلامية، تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 15%، التأمين التكافلي بنسبة 1%. والجدول 02 يقدم توضيح ذلك:

3- واقع المالية الإسلامية في الجزائر

لم تعرف المالية الإسلامية في الجزائر تطوراً كبيراً بعد ظهورها، على اعتبار أن الجزائر هي دولة من العالم الإسلامي من جهة، وكذا حجم الإمكانيات التي تمتلكها من طاقات بشرية ومادية من جهة أخرى. وتؤكد مختلف وجهات النظر إلى أن الجزائريين يعزفون عن وضع أموالهم في البنوك التقليدية نتيجة للطابع الذي يراه الجزائريون (التحريم). لذلك، عرفت المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر رواجا منقطع النظير على الرغم من محدوديتها.

- **المنظومة البنكية في الجزائر**

يعد قانون القرض والنقد الصادر في 14 أفريل 1990، من أولى المبادرات التي سمحت بفتح المجال أمام الخواص مقابل الاحتكار الذي كانت تفرضه الدولة، وكان نتاج ذلك دخول البنك الإسلامي البركة، من ثمة سمح بوجود نوافذ إسلامية في بنك الخليج سنة 2003، ليعقبه بعد ذلك دخول بنك آخر وهو بنك السلام سنة 2008. كما تم السماح بفتح نوافذ إسلامية مثل بنك ترست الجزائر الذي أصبح يتعامل بصيغة المرابحة.

- **معوقات توسع المالية الإسلامية في الجزائر**

يمكن تلخيص أهم المعوقات التي حالت دون توسع المالية الإسلامية في الجزائر فيما يلي:[8]

- لم يتم إعداد قانون النقد والقرض وقانون الضرائب ولا حتى القانون التجاري بما يتلاءم مع المالية الإسلامية.
- غياب النظام التشريعي لتنظيم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر.
- عدم وجود إجراءات منظمة لعمل البنك المركزي في ظل وجود منتجات مالية إسلامية.
- عدم الاستفادة من الإمكانيات التمويلية للصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي في المشاريع الكبرى.
- غياب المستوى المطلوب من حيث التأهيل والتدريب والتكوين وإعداد البرامج المساعدة على التعليم في المالية الإسلامية.
- تجاهل الفرص الاستثمارية التي تتيحها مختلف المراكز المالية الإسلامية.

II - الطريقة والأدوات :

مستقبل معايير الأيوفي في الجزائر

للتعرف أكثر على مستقبل معايير الأيوفي في الجزائر، تم توزيع استبيان مُكون من سؤالين، حيث إن الهدف من طرح السؤال الأول هو التعرف على مدى إدراك المهتمين بوجود معايير الأيوفي. أما السؤال الثاني فكان الهدف منه إلقاء الضوء على وجهات النظر حول مستقبل معايير الأيوفي في الجزائر. وعلى هذا الأساس، فإنه من أجاب "بنعم" على السؤال الأول فإنه يواصل الإجابة على السؤال الثاني، أي أن المجيبين "بلا" يتوقفـــون عند هذا السؤال ولا يواصلون الإجابة على السؤال الثاني.

1- عينة الدراسة:

شـــملت عـــينة الـــدراسة 70 مفردة. ولـــقد تم اخـــتـــيار أفـــراد العـــيـــنة بـــطريقة مســـتهدفة شـــملت ثـــلاثة أصـــناف: أســـاتذة جامعـــيين، محـــاســـبين ومســـؤولين في البـــنوك، يـــتوزعـــون حـــسب المـــناصب التي يشـــغـــلونها كما يلي:

من الملاحظ أن ثلاثة أرباع العينة تقريبا من الأساتذة الجامعيين الجزائريين، وهذا لأن هذه الفـــئة تكون على اطلاع دائم بالمستجدات الحاصلة، وبالتالي يفترض أن لهم معرفة بمعايير الأيوفي، وهذا ما قد يثري الإجابة على السؤال الثاني.

أما بالنسبة المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين كان لهم نسبة 15,7 % من إجمالي العينة، وقد تم اختيار هذه الفئة على اعتبار أنها فئة قائمة على مهنة المحاسبة وبالتالي من البديهي أن تكون على اطلاع بالمتغيرات الخاصة بهذه المهنة.

الفئة الثالثة والأخيرة بلغت نسبتها 10% من حجم العينة وتمثل مسئولين في البنوك الجزائرية. وقد تم اختيار هذه الفئة على اعتبار أن المحاسبة الإسلامية تشمل المؤسسات المالية (المصارف). وعلى هذا الأساس، فإنه يتوقع أن المسئولين في البنوك يطلعون على المستجدات وبالتالي إدراك معايير الأيوفي على اعتبار أنها تمس نوعا من البنوك.

2- النتائج المحصل عليها

انقسم الاستبيان إلى سؤالين هما:

2-1- نتائج السؤال الأول: حول معرفة معايير الأيوفي من عدمها

أجاب 2 من أصل 3 أشخاص من أفراد العينة بأن لهم اطلاع ومعرفة بمعايير الأيوفي، أي بحوالي 66 % من أفراد العينة والشكل الموالي يقدم توضيحاً أكثر:

2-2- السؤال الثاني: حول الاعتقاد بأن الجزائر ستقوم بتبني معايير الأيوفي في الوضع الراهـــن

بما أنه أجاب 66 % من أفراد العينة بـــ"نعم" أي أن هؤلاء يمكنهم الإجابة على السؤال الثاني وبذلك انحصر عدد المجيبين على السؤال الثاني بـــما يعادل 47 فرد فقط.

II- النتائج ومناقشتها :

بالتعليق على النتائج المحصل عليها يمكن القول:

أجاب 2 فقط من أفراد العينة بأنهم يعتقدون بأن الجزائر ستعتمد معايير الأيوفي في ظل الظروف المحيطة بها الآن، والمجيبون "بربما" بلغ عددهم 9 أفراد وكان تبريرهم عن هذه الإجابة:

- بما أن الجزائر شرعت في التعامل بالمنتجات المالية الإسلامية، فهذا سيقودها حتما إلى تطبيق معايير الأيوفي.
- على اعتبار أن الجزائر قامت بتعديل نظامها المحاسبي والانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وأن هذا النظام لم يتم إعداده على أساس وجود منتجات مالية إسلامية ولهذا سيتم اعتماد معايير الأيوفي.

وأجاب ما نسبته 77 % بأنهم لا يعتقدون تبني الجزائر للمعايير الأيوفي في ظل الظروف الراهنة وذلك راجع للأسباب الآتية:

عدم التوسع في المالية الإسلامية في الجزائر، بما يستدعي تطبيق معايير الأيوفي.

معظم الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر تقدمها بنوك تقليدية وغير مؤسسة على أساس ضوابط شرعية وهذا ما ترمي إليه معايير الأيوفي.

الانغلاق على الذات وعدم البحث في المستجدات الحاصلة على الصعيد الدولي فيما يخص المالية الإسلامية.

IV- الخلاصة :

على ضوء ما ورد في هذه الورقة البحثية، أن المالية الإسلامية تعرف تطورا ملحوظا ونموا سريعا، بل الأكثر من ذلك أنه تم اعتمادها كصيغة في عملية التمويل في دول لا تنتمي للعالم الإسلامي، وهذا ما يدفع لزيادة التحسين وإيجاد الطرق التي تتوافق والشرع الإسلامي من جهة، وتمكن من تسهيل عمليات التمويل على كل المتعاملين من جهة أخرى.

من خلال ما سبق، يلاحظ أن المعايير الدولية للمحاسبة لم تدرج ضمن بنودها ما يخص عملية التسجيل المحاسبي بالنسبة للمنتجات المالية الإسلامية. وعليه، فقد تم اعتماد معايير خاصة بذلك عرفت بمعايير المحاسبة الإسلامية "الأيوفي". ومن هذا المنطلق، يلاحظ أن هذه المعايير لم تطبق في كل المراكز المالية الإسلامية الموجودة عبر العالم على غرار الجزائر، وهذا يعزى لأسباب أهمها عدم وجود قاعدة متينة من المؤسسات المالية الإسلامية بل تنحصر في عدد محدود من المنتجات المالية محدودة مقارنة مع ما هو متداول في العالم، بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني الذي يساعد في تنظيم مثل هذا النوع من المنتجات، وأخير لعل أبرز ما حال دون تطبيق هذه المعايير في الجزائر هو وجود نسبة معتبرة من القائمين على مهنة المحاسبة ليس لهم علم بوجود مثل هذا النوع من المعايير.

وفي الختام، يمكن تقديم اقتراحات لتطبيق هذه المعايير في الجزائر كما يلي:

- السعي لتوسيع حجم ونوع المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر.
- محاولة إيجاد أطر قانونية تتلاءم وطبيعة المالية الإسلامية.
- الانفتاح والتطلع على المستجدات الحاصلة والسعي لتطبيقها بما يوافق طبيعة الاقتصاد الجزائري.
- نشر وزيادة التوعية بفحوى المعايير المحاسبية الإسلامية من خلال إقامة الدورات والملتقيات...

- ملاحق :

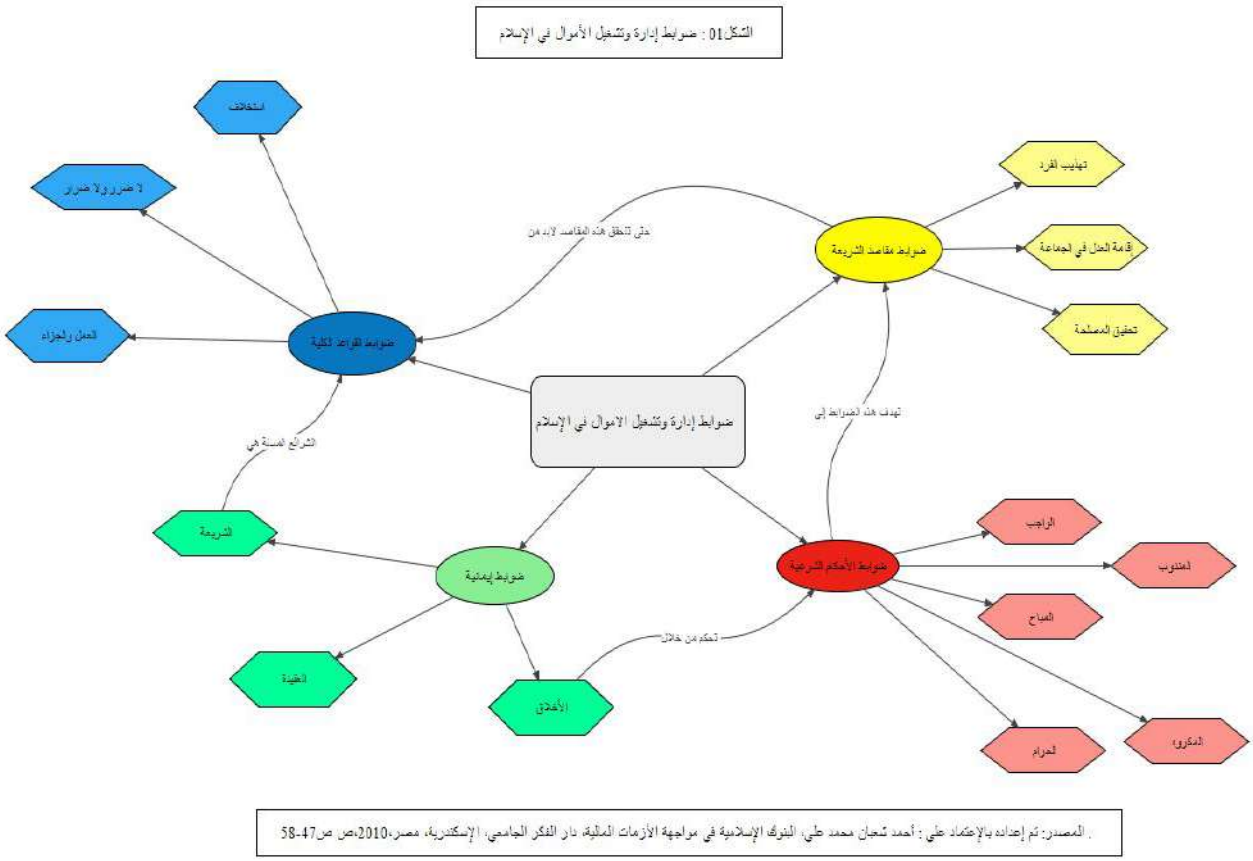

المصدر: تم إعداده بالإعتماد على : أحمد شعبان محمد طي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2010،ص ص47-58.

الجدول 01: تطور المالية الإسلامية بين سنة 2007 و 2020[9]

الوحدة: مليار دولار

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2020*
حجم الأصول	639	822	1139	1357	1357	1631	1813	1981	2143	2293	3006
حجم النمو	-	183	214	103	218	274	182	178	262	150	-
نسبة النمو%	-	28.6	26	9.9	19.1	20.2	12.3	9.3	7.3	7	-

la source :Overview of the global islamic finance industry , Dubai Islamic Bank, 2017, p37.

***توقعات من بنك دبي الإسلامي.**

الجدول 02: توزيع المنتجات المالية الإسلامية قطاعيا لسنة 2017[10]

	البنوك الإسلامية	الصكوك الإسلامية	صناديق إسلامية	التمويل الأصغـــر	تأمين تكافلي	منتجات أخرى	المجموع
النسبة	75%	15%	4%	1%	1%	4%	100%

La Source: Overview of the global islamic finance industry , Dubai Islamic Bank, 2017, p38.

الجدول03: توزيع أفراد عـــينة الدراسة

	العدد	النسبة
أساتذة جامعيون	52	74,3%
محاسبون ومحافظو الحسابات	11	15,7%
مسؤولون في بنوك	7	10%
المجموع	**70**	**100%**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على النتائج المحصل عليها

الشكل 02: إجابات أفراد العينة عن السؤال الأول

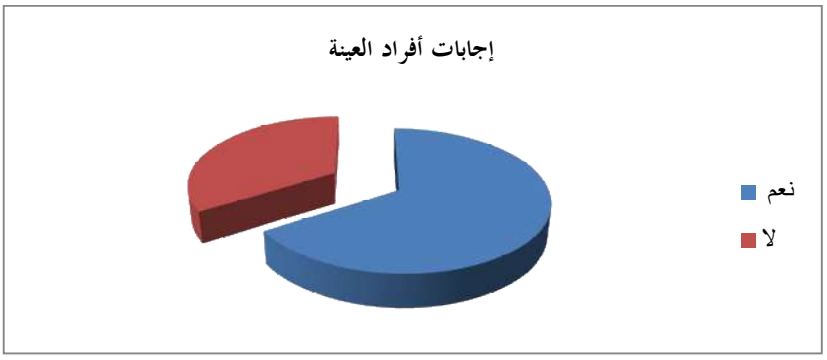

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على النتائج المحصل عليها

الجدول 04: إجابات السؤال الثاني

الإجابة	العدد	النسبة
أعتقد ذلك	2	4%
ربما	9	19%
لا أعتقد ذلك	39	77%
المجموع	**47**	**100%**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على النتائج المحصل عليها

- الإحالات والمراجع :

[1] AI-Abdullatif, Sultan Abdullah, The application of the AAOIFI accounting standards by the Islamic banking sector in Saudi Arabia, Doctor of Philosophy , Durham University, SAUDI ARAB, 2007, p 02.

[2] WWW.AAOIFI.COM (Consulté le 28/12/2017 a 4 :34)

[3] حكيم بالراضية وبن علي بلعزوز، "أهمية الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبة الإسلامية لدعم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد،14/2015، ص 94.

[4] Azzouz Elhamma, "La comptabilité des produits financiers islamiques : Normes AAOIFI vs. IFRS" , Revue de Management et de Stratégie, 2015, p 5.

[5] WWW.AAOIFI.COM (Consulté le 28/12/2017 a 4 :34)

[6] رائد جميل جبر، "المواءمة بين المعايير المحاسبة الإسلامية والمعايير المحاسبة الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية"،مجلة الاقتصاد والأعمال Journal of Economics and Business -IUG، رقم 2017/01، ص40 .

[7] أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 47-58.

[8] صالح صالحي، مشروع إقامة أكبر لتوطين للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في أفاق 2024، مؤتمر دولي حول منتجات وتطبيق الابتكارات والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 6.

[9] Overview of the global islamic finance industry , Dubai Islamic Bank, 2017, p37.
[10] Overview of the global islamic finance industry , Op-cit , 2017, p38

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد براق، هاجر بوهلة (2020). تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 06 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص51-58.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).